

المحور الثالث :

نشأة الدولة والنظريات المفسرة لها

لقد حاول فقهاء القانون الدستوري إعطاء تفسير نظري منطقي لنشأة الدولة. فجاءت آراؤهم متباعدة مما نتجت نظريات لتفسير أصل نشأة الدولة ويمكن تقسيمها إجمالاً إلى مجموعتين الأولى هي النظريات غير العقدية والثانية هي النظريات العقدية.

نشأة الدولة :

لقد حاول فقهاء القانون الدستوري إعطاء تفسير نظري منطقي لنشأة الدولة. فجاءت آراؤهم متباعدة مما نتجت نظريات لتفسير أصل نشأة الدولة ويمكن تقسيمها إجمالاً إلى مجموعتين الأولى هي النظريات غير العقدية والثانية هي النظريات العقدية

1- النظريات غير العقدية تصنف بدورها إلى مجموعة نظريات

وهي 1-1: النظريات التيوocratesية: تعطي أساساً هوتياً لنشأة الدولة أي أن هذه الخبرة قد نشأت نتيجة لقدرة علياً فوق إرادة البشر وتنقسم إلى ثالث نظريات

1-1-1. نظرية تأليه الحاكم: تقوم هذه النظرية على أساس أن الحاكم ذو طبيعة إلهية أي هو الله في حد ذاته أو شبهه إله، وقد قامت الحضارات القديمة على أساس هذه النظرية (مصر الفرعونية، الهند، الصين

2-1-1. نظرية الحق الإلهي المباشر: اقتتلت هذه النظرية رواجاً في أوروبا مع انتشار المسيحية وإحكام الكنيسة قبضتها على الحكم حيث قدمت هذه النظرية لمبرر سيطرة الملك على الحكم وضرورة طاعته وعدم عصيانه. وترى بأن الحاكم هو إنسان إلّا أنه مختار مباشرة من هلاً وهو الذي أودعه السلطة الدينية باعتبار هلاً هو مصدر كل سلطة على الأرض

3-1-1. نظرية الحق الإلهي غير المباشر: لقد ظهرت هذه النظرية كمحاولة للحد من طغيان الملوك والباطرة وتقيد سلطتهم ومضمونها أن العناية الإلهية مثلما توجه الظروف وترتبط الحوادث يمكنها

توجيه الشعب لاختيار هذا الحاكم . إذن فالمملوك أو الحاكم يختاره الشعب ولكن ب توفيق أو بتوجيه من العناية الإلهية .

لقد استخدمت النظريات التيوocratie لتبير استبداد الحكام و تفسير عدم جواز مساءلتهم لأنهم يحاسبون من الأله فقط و طبيعتهم تسمى على طبيعة البشر

2-1. نظريات التطور وهمما نظريتان - :

2-1-1 نظرية التطور الأسرى أو العائلي: و تفسر هذه النظرية أصل نشأة الدولة بتطور الأسرة أي أن الأسرة تطورت إلى قبيلة ثم مدينة دولة. تشبه هذه النظرية سلطة الأب داخل الأسرة بالسلطة على انتقادات لكونه لم السياسية داخل الدولة، غير أنها أثبتت علمياً بأن المجتمعات القديمة قامت على أسر ثم تطورت.

2-1-2 نظرية التطور التاريخي: حسب هذه النظرية فإن ظهور الدولة كان نتيجة لتمارج عدة عوامل وتطورها و تختلف أهمية هذه العوامل من دولة لآخر وفقاً لظروفها التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، بتمارج هذه العوامل ظهر ترابط بين افراد الجماعة لتحقيق رغبة مشتركة وتطور تلك الجماعة إلى أن أصبحت دولة.

3-1 نظرية القوة والغلبة: مضمون هذه النظرية هو أن السلطة أساسها القوة، أي أن صاحب السلطة يفرض سلطته عن طريق القوة وقد استمد سلطته هذه من الغلبة أي تغلبه على البقية.

نظريه العقد الاجتماعي عند توماس هوبز :

وفقاً لهذا الفيلسوف فإن الإنسان ليس اجتماعي بطبيعة وينزع إلى الشر ونسج المكائد ولهذا فإن الحياة الأولى للبشر كان يسودها الفوضى والشقاء. إلا أنهم فضلوا الانتقال إلى حياة أكثر استقراراً وسعادة فأبرموا عقداً اجتماعياً بينهم للحفاظ على حياتهم ومصالحهم والانتفال إلى مجتمع منظم يعيشون فيه تحت سيطرة سلطة بشرية توقف بين مصالحهم المتصاربة. وقد اتفقوا جميعاً بموجب هذا العقد على تولية السلطة .

فحسب هذه النظرية فإن الأفراد اتفقوا على التنازل على حقوقهم جميعها طواعية لصالح الملك مقابل ما يمنه لهم من حماية واستقرار تنظيم، غير أنه لا يحق لهم مساءلته لكونه ليس طرفاً في العقد حتى لو استبد بهم لأن حياتهم في ظل ملك ولو كان ظالماً أفضل من حياة الفوضى الأولى.

-نظريّة العقد الاجتماعي عند جون لوك :

لقد كان لوك على خلاف "هوبز" من دعاء الملكية المقيدة وهو ما أثر في تصوّره للعقد الاجتماعي. حيث يرى بأنّ الإنسان كان يعيش في حياة حرية وسلام يسودها الأمان ويحكمها القانون الطبيعي، غير أنّ الأفراد ونظراً لنقص التنظيم في المجتمع البدائي فإنّهم لجئوا للتعاقد بينهم وبين الحكام من ناحية أخرى من خلال التنازل عن الحاكم بموجب جزء من حقوقهم فقط مقابل ما يوفره الحاكم من نظام وحماية لحقوقهم التي احتفظوا بها. عليه، فإنّ التزامه بهذا العقد ليس مطلق في سلطاته فهو ملزم مقابل طاعة الأفراد له بتوفير الحماية لهم واقامة العدل فيما بينهم وإنّ أخل بالتزامه جاز لهم عزله ومقاومته.

-نظريّة العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو:

قد اتفق "روسو" مع "لوك" فيما يخص حياة الأفراد الأولى والتي يرى أنها كانت حرّة يسودها الخير. غير أنّ تطوير الحياة وتعقدّها وتفاوت الثروات بين الأفراد أثّر هذه الحياة التي كانت يسودها العدالة الطبيعية فأضطرّ الأفراد للتعاقد فيما بينهم للخروج من هذه الحياة إلى مجتمع منظم يحمي حقوق الأفراد ويحقق العدالة الاجتماعية. على هذا الأساس يرى روسو أنّ اطراف العقد الاجتماعي هم أفراد الجماعة أنفسهم، الطرف الأول هو الأفراد الطبيعيين على انفراد والطرف الثاني أفراد الجماعة متعدّين أو الشخص الجماعي العام. وتطبيقاً لهذا العقد فإنّ الأفراد يتنازلون على مجموع حقوقهم لصالح الشخص العام؛ أي لصالح مجموع الأفراد مقابل أن يحصلوا على حقوق جديدة تسمى الحقوق المدنية يقرّها لهم الشخص العام الذي أقاموه على سبيل المساواة.

نشأة الدولة العربية الحديثة:

لا يوجد اتفاق في الدراسات العربية حول نشأة الدولة بمفهومها الحديث في الوطن العربي ولهذا تعددت الآراء، فيرى الفريق الأول: بأنّ الدولة العربية نشأت بفعل الاستعمار فهي لم تكن وليدة تطور داخلي للمجتمع العربي في حد ذاته لتلبية مطالب داخلية مشتركة تعبّر عن الرغبة والضرورة للعيش المشترك والمستمر. فالدولة في الوطن العربي كتنظيم مؤسّسي شامل فرضت على المجتمع العربي من الأعلى بالقوة من طرف المستعمر وبعد الاستقلال حلّت محلّ المستعمر سلطة محلية تبنّت نفس النهج.

ويرى أري ثانى بأن الدول العربية خاصة في المغرب العربي نشأت نتيجة نضال قادته حركات قومية وطنية للتحرر من المستعمر وبناء دول ذات أسس حديثة بديلة للأشكال القديمة التي كانت سائدة قبل الاستعمار لتكون هذه الدولة الحديثة مشروع سياسي بديل للمؤسسة الاستعمارية التي كانت سائدة.

أما الاتجاه الثالث فيرى بأن الدولة العربية القائمة حالياً ما هي استمرارية تطورية لكيانات تاريخية، وما كان دور المستعمر إلا في تحديد حدود هذه الدول لا التأثير في هويتها أو ثقافتها.